

الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوخة

زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني



تأليف: د. ناصر عبد الله عبد الجواد



الفصل الرابع

**حرب شاملة على الحركة الإسلامية
وأنصارها بعد أحداث غزة سنة 2007**

حرب شاملة على الحركة الإسلامية وأنصارها بعد أحداث غزة سنة 2007

كان عداء القوم على الحركة الإسلامية ونوابها وأنصارها، وخاصة العاملين في الدعاية الانتخابية لمرشحي التغيير والإصلاح الإسلامية، بل والذين انتخبوهم، عداً كبيراً ظلّ مكبوتاً في صدورهم ينتظر اللحظة المناسبة للتنفيس، حتى حصلت الأحداث المؤسفة في غزة في شهر تموز/ يوليو 2007، فكانت الفرصة التي انتظروها طويلاً لينفّسوا عن هذا العدا المكبوت. فكانت الملاحقة المتواصلة والاعتقالات الجماعية والتعذيب بكل الأساليب والوسائل المنوعة والمحرمة وفق القوانين الدولية والفلسطينية، ووصلت هذه الحرب الشاملة إلى كل حيّ وكل بيت وكل إنسان كان له أي صلة بالحركة الإسلامية.

أما السياسات التي اعتمدها السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية في حربها الشاملة في هذه المرحلة والتي تواصلت بعد ذلك ولم تتوقف حتى كتابة هذه الدراسة فكانت كالتالي:

1. سياسة الاعتقال والاختطاف للمواطنين بالجملة، ثم التعذيب بأساليب مبالغ فيها ووسائل لإنسانية، دون ذنب أو تهمة حقيقية لهم، ثم عرضهم على محاكم عسكرية هزلية غير قانونية.
2. التنسيق الأمني المباشر والميداني، وتبادل المعلومات والملفات مع الاحتلال. وسياسة تبادل وتكامل الأدوار مع هذا الاحتلال، فالشخص الذي يشكّل اعتقاله مثلاً حرجاً أو ضرراً للسلطة الفلسطينية يقوم جيش الاحتلال باعتقاله... وهكذا.
3. تليفيق التهم الخطيرة بالنواب الإسلاميين وهيئات مكاتبهم، وعزلهم ورفع الغطاء الاجتماعي والشعبي والمؤسساتي عنهم، ومنعهم من التواصل مع الشعب والتفاعل مع قضاياها، لإثبات عدم مصداقية هؤلاء النواب في خدمة شعبهم وقضيتهم العادلة.
4. عدم السماح للحركة الإسلامية وأنصارها من ممارسة أعمالهم والقيام بواجباتهم تجاه أمتهم ومنع انخراطهم مع الجماهير أو التأثير فيهم.
5. سياسة الإغلاق والحرق والاستيلاء على كل المؤسسات والجمعيات التابعة للحركة الإسلامية.

6. سياسة الفصل الوظيفي وترقين قيود موظفي الأجهزة الأمنية من المتعاطفين مع الحركة الإسلامية وقطع المساعدات عنهم، وتعميم "القائمة السوداء" لنشطاء الحركة الإسلامية لمنع توظيفهم.

7. سياسة الابتزاز والتلفيق والتلاعب بالمواطنين وإرادتهم وانتمائهم، ومحاولة تجنيدهم لخدمة الأهداف الشاذة التي وضعوها، أو تعبئة استثمارات العضوية لحركة فتح، حتى وصل الأمر إلى محاولة إسقاط بعض أفراد الحركة الإسلامية من أجل إجبارهم على العمل معهم كمُخَبِّرِينَ من داخل صفوف الحركة، تماماً كما يفعل الاحتلال.

وفيما يلي بيان وتفصيل لبعض هذه السياسات والإجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية التابعة لها في هذه المرحلة الخطيرة، والتي تشكل قمة الاستهداف والانتهاكات التي حصلت بعد الانتخابات التشريعية وحتى الآن (حزيران/يونيو 2013):

1. اختطاف وتعذيب وانتهاكات بالجملة:

ما إن بدأت أحداث غزة المؤسفة في حزيران/يونيو 2007، حتى بدأت الحرب الشاملة والمتواصلة على أبناء وأنصار الحركة الإسلامية كما ذكرنا. وتواصلت هذه الحملة بعد ذلك ولم تتوقف حتى هذه اللحظة، وشملت الاعتقال والاختطاف والتعذيب الشديد للآلاف منهم¹، وسادت أجواء الرعب والخوف كل المواطنين في الضفة الغربية، حتى أن معظم الذين تضرروا وانتهكت حقوقهم بسبب هذه الحملة لم يجرؤوا على مجرد رفع الشكاوى للمؤسسات الحقوقية الرسمية.

فقد سجلت "الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" مثلاً، وهي هيئة تابعة للسلطة، 125 شكوى فقط بالاعتقال التعسفي في الضفة الغربية سنة 2007². وفي سنة 2008

¹ يؤكد شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، أنه منذ حزيران/يونيو 2007 حتى نهاية سنة 2010، دخل سجون السلطة الفلسطينية أكثر من عشرة آلاف مواطن يشتبه بتأييدهم لحركة حماس، لم يحاكم منهم إلا مئات، معظم تهمهم حيازة سلاح غير مشروع. انظر: بنيامين بارت، مرجع سابق، ص 242.

² انظر: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث عشر 1 كانون ثاني 2007 - 31 كانون أول 2007 (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (ديوان المظالم)، 2008)، ص 91.



سجلت 324 شكوى فقط³. وفي سنة 2009 تلقت الهيئة 720 شكوى⁴. أما في سنة 2010 فقد ارتفع الرقم إلى حوالي 1,559 شكوى بالاعتقال السياسي التعسفي⁵. مع ملاحظة أنه في سنة 2007 وسنة 2008 كان عدد حالات الاعتقال السياسي التعسفي أكثر منه في سنتي 2009 و2010، ولكن الخوف قلّ نوعاً ما في سنة 2010، مما شجع الضحايا فيها على التجرؤ على رفع الشكاوى للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات. علماً، أن هناك أضعاف هذه الأعداد ممن تمّ اعتقالهم بهذه الطريقة وتعذيبهم خلال هذه السنوات لم يتوجهوا بالشكوى للهيئة المستقلة أو غيرها من المؤسسات، وما زلنا حتى الآن (حزيران/ يونيو 2013) نكتشف العديد من حالات الاعتقال والتعذيب والاستهداف للمواطنين في تلك المرحلة، والتي لم توثق ولم تصل تفاصيلها إلى المؤسسات الحقوقية بسبب خوف أصحابها من بطش الأجهزة الأمنية التي مارست هذه الانتهاكات.

علماً أنه لم يكن هناك أيّ سبب أو داع لكل هذه الحملات والجرائم في الضفة الغربية، سوى الانتقام ممن كانوا سبب هزيمة القوم في الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة. فقد ثبت أن معظم التحقيق مع هؤلاء كان حول الانتخابات والمشاركة فيها بأي نوع من المشاركة. وليس هناك سبب آخر لكل هذه الجرائم والانتهاكات في الضفة الغربية التي كانت بعيدة عن مجريات الأحداث في غزة بشكل عام. ولم يسجل في الضفة الغربية أيّ حدث يستدعي كل هذه الجرائم.

جاءت كل هذه الإجراءات العدوانية بعد إعلان الرئيس لحالة الطوارئ في منتصف حزيران/ يونيو 2007، وبعد صدور المراسيم الرئاسية التي لها قوة القانون، والتي هي

³ انظر: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الرابع عشر 1 كانون ثاني 2008-31 كانون أول 2008 (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (ديوان المظالم)، 2009)، ص 66.

⁴ انظر: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر 1 كانون ثاني 2009-31 كانون أول 2009 (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (ديوان المظالم)، 2010)، ص 98؛ وانظر: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، التقرير الإداري السنوي 2010 (رام الله: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2011)، ص 37.

⁵ انظر: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي السادس عشر 1 كانون ثاني 2010-31 كانون أول 2010 (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (ديوان المظالم)، 2011)، ص 76؛ وانظر: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 37.

في الحقيقة خارجة عن القانون⁶، في أواخر حزيران/ يونيو 2007، والقاضية بحظر ما سماه الرئيس: المليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية وشبه العسكرية، وتوسيع اختصاص القضاء العسكري، واعتبار القوة التنفيذية ومليشيات حماس خارجة عن القانون⁷.

فكانت هذه الحملة العدوانية الظالمة عامة وشاملة وبلغت كل مدينة وكل قرية وكل حي وكل زنقة وكل بيت في الضفة الغربية. حيث باشرت أجهزة الأمن الفلسطينية، كما تقول الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بحملة اعتقالات ومداهمات شملت المئات من أنصار حركة حماس، دون اتباع الإجراءات القانونية ودون مذكرة توقيف من جهة الاختصاص، أو دون تقديم لائحة اتهام، أو توجيه اتهامات باطلة أو غير جدية... وتمّ افتتاح سجون عسكرية جديدة في محافظة جنين أولاً ثم في باقي المحافظات، وأعدت فتح سجن جنيد في مدينة نابلس ليكون مركزاً للتحقيق لأجهزة الأمن الوقائي والمخابرات والاستخبارات⁸.

محافظة سلفيت مثلاً:

في محافظة سلفيت الصغيرة مثلاً بدأت الحرب الشاملة على جميع أنصار الحركة الإسلامية، وخاصة العاملين في الدعاية الانتخابية في جميع قرى وبلدات المحافظة، وهم معروفون لديهم بالتفصيل، ويعرفون ماذا فعل كل واحد منهم، فقد تبين أنهم احتفظوا بكل المعلومات والصور والوثائق عن الدعاية الانتخابية ومن قام بها، بل ومن غلب على ظنهم أنه انتخب قائمة ومرشحي التغيير والإصلاح الإسلامية، أو حتى الذين عبروا عن فرحتهم بفوز المرشحين الإسلاميين أو شاركوا في مهرجانات الفوز بعد الانتخابات.

⁶ تنص المادة 43 من القانون الأساسي الفلسطيني أن "لرئيس السلطة الفلسطينية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات، وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، وإذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون". وقد أقرت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان أن معظم قرارات الرئيس وفق هذا القانون لم يكن لها ما يبررها، ولم يتوفر فيها شرط "الضرورة التي لا تحتمل التأخير" كما ينص القانون الأساسي. انظر: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 36 و39.

⁷ انظر تفاصيل هذه المراسيم في صحيفة الوقائع الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، السلطة الوطنية الفلسطينية، القرارات 10-29، سنة 2007؛ وديوان المظالم، التقرير السنوي الثالث عشر، ص 15.

⁸ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الثالث عشر، ص 99.



فكانت العقوبات لهم جميعاً شديدة وعنيفة، بعيدة عن الأخلاق وعن الوطنية وعن الدين وعن مبادئ حقوق الإنسان. معظمهم تمّ اعتقالهم بطريقة وحشية، وعذبوهم في الزنازين بما يشيب منه الولدان: علّقوهم بالحبال كالخراف في أسقف الزنازين بطريقة عجيبة، فكانوا يقيدون الواحد منهم بيديه خلف ظهره، ثم يربطون يديه بحبل إلى سقف الزنزانة، ويرفعونه بكرة حتى ترتفع أقدامه عن الأرض فتتخلع أكتافه. وبعضهم يعلق من رجليه إلى سقف الزنزانة، وهو مقيد الأيدي والأرجل لساعات طويلة، حتى يتجمع الدم في وجهه وعينيّه، وبعضهم كان يفقد الوعي في أثناء هذه الأساليب الهمجية.

وفي حالات أخرى كانوا يلقون الواحد منهم في زنزانة ليس فيها شيء، ويتركونه أسبوعاً أو أسبوعين في فصل الشتاء دون فراش أو أغطية أو أي شيء. وأحياناً يملؤون أرض الزنزانة بالماء طوال هذه المدة. هذا عدا عن الشتائم بالفاظ قبيحة ووقحة، والتلفظ بالفاظ الكفر والفسق... وكذلك الضرب المبرح والجلد بالعصي وأسلاك الكهرباء والبرابيش. كما قاموا بتعرية بعض المواطنين تعرية تامة في زنازين التحقيق.

وثبت أن بعض هؤلاء المعتقلين تعرضوا لمحاولات اغتصاب، والذي سبب لهم أزمات نفسية حادة، كما حدث مع الأخوين م.م. وأ.م. عندنا في محافظة سلفيت في مقر المخابرات في 2010/4/12، دون ذنب اقترفاه، ودون جريمة ارتكباها. وعند انتشار الخبر في وسائل الإعلام ادّعوا أن ذلك حصل بسبب تجاوزات فردية قام بها بعض المحققين، ثم أطلقوا سراح هذين الأخوين دون أن تثبت ضدّهما أيّ جريمة أو أيّ مخالفة قانونية، بل إن كلّ من عرفهما من أهل بلدهما يشهد لهما بالطيبة والتدين والأخلاق العالية والمعاملة الحسنة مع جميع الناس.

ومن ذلك أيضاً حلق اللحي للمشايخ رغماً عنهم باستخدام القوة، كما حصل مع الشيخ حسام حرب (أبو حسان) في زنازين الأمن الوقائي في سلفيت، على الرغم من علمهم بأنه من رجال الدين والإصلاح المعروفين على مستوى المحافظة، وهو يعمل إمام مسجد منذ سنوات طويلة، وتعرض للاعتقال والسجن على يد الاحتلال مرات عديدة، وهو الآن (حزيران/ يونيو 2013) معتقل إدارياً في سجن النقب الصحراوي. ولكن عند هؤلاء القوم لا فرق عندهم بين كبير أو صغير وبين رجل أو امرأة وبين عالم أو جاهل. حتى أساتذة الجامعات وعمداء الكليات تعرضوا لهذه الوسائل والأساليب الهمجية نفسها في قصص يندى لها جبين الإنسانية.

شهداء تحت التعذيب:

ومن المعلوم أن بعض المواطنين استشهدوا من شدة التعذيب، من أمثال: مجد البرغوثي، ومحمد الحاج، وهيثم عمرو، وفادي حمادنة. وادّعى القوم بعد ذلك أنهم انتحروا في الزنازين!! وقد اعترفت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان أنه:

لم تتم محاكمة أيّ من العناصر الأمنية المتورطة في هذه الجرائم أمام القضاء الفلسطيني، بل على العكس من هذا، فقد تمت تبرئة 5 من أفراد جهاز المخابرات العامة في مدينة الخليل من تهمة التسبب بوفاة المواطن (هيثم عمرو) في حزيران 2009 في محكمة خاصة عسكرية لعدم توفر الأدلة، على الرغم من وجود تقارير موثقة وإفادات جمعتها بعض المؤسسات الموثوقة تفيد بوقوع جريمة التعذيب.⁹

أساليب التعذيب في أقبية التحقيق:

وفيما يلي بعض الأساليب والوسائل التي استخدمت على نطاق واسع في مقار الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ضدّ المعتقلين السياسيين في هذه المرحلة، والتي ذكرها عدد من المعتقلين بعد الإفراج عنهم من سجون السلطة، وأكّدها "الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" و"مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان"¹⁰ نذكرها باختصار على شكل عناوين، ومن أراد التفاصيل فلينظر إلى الوثائق والملاحق في آخر هذا الكتاب:

أ. التعذيب الجسدي:

- الشبح بالأشكال المختلفة (بمشاركة طبيب).
- وضع الكيس في الرأس.
- شدّ الكلبشات.
- الفلقة.
- الحرمان من النوم.

⁹ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي السادس عشر، ص 40.

¹⁰ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الثالث عشر، ص 78-80؛ وديوان المظالم، التقرير السنوي الرابع عشر، ص 51-54؛ وديوان المظالم، التقرير السنوي الخامس عشر، ص 29-68 و 81-83؛ وديوان المظالم، التقرير السنوي السادس عشر، ص 30 و 35؛ ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 61.



- سكب الماء البارد على الجسد.
- إصدار أصوات مزعجة.
- الضرب الشديد بالهراوات وأعقاب البنادق وكوابل الكهرباء والبراييج، وبالأيدي والأرجل.
- ضرب الرأس بالحائط.
- الحرمان من الماء في الصيف.
- الحرمان من الذهاب إلى الحمام.
- سحب الفرشة من الزنزانة.
- عدم تلقي العلاج الطبي اللازم والحرمان من الطبيب.

ب. التعذيب النفسي:

- شتم الذات الإلهية وشتم الرسول صلى الله عليه وسلم وسبّ الدين.
- التهديد أحياناً بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالاعتداء على الأهل.
- سبّ المعتقل وشتمه بألفاظ بذيئة مع الإهانة والصراخ.
- سماع تعذيب الآخرين.
- العزل الانفرادي.
- الحرمان من الاستحمام.
- الحرمان من التواصل مع الأهل أو المحامي.

ج. انتهاك الحرية الشخصية:

- السؤال عن الانتخابات التشريعية والبلدية والطلابية ولمن صوّت فيها. وهي قضية شائعة ومستمرة حتى الآن (حزيران/ يونيو 2013).
- متابعة المعتقلين المفرج عنهم الذين يدلون بتصريحات لوسائل الإعلام أو المؤسسات الحقوقية، ومعاقبتهم على ذلك.
- عدم مراعاة القانون الفلسطيني؛ مثل الاتهام بتبييض الأموال لمن يتلقى مساعدة إنسانية من مؤسسات اجتماعية وخيرية.

د. انتهاك الحرمة الوطنية:

- سبب الاعتقال: الخلفية الوطنية لكل من شارك في أي عمل مناهض للاحتلال.
- السب والشتم للقادة السياسيين والرموز الوطنيين.

- السؤال عن أنشطة مقاومة للاحتلال .
- السؤال عن أسباب السجن لدى الاحتلال .
- اتهام بعض المعتقلين بالعمالة، ثم تثبت المحكمة العليا براءتهم .
- الاعتقال فور بلوغ الحاجز العسكري الصهيوني بعد مغادرة المعتقل السجون الإسرائيلية .
- عرض المعتقلين المدنيين على محاكم عسكرية والحكم عليهم بأحكام عسكرية مخالفة للقانون الفلسطيني، وعدم احترام قرارات محكمة العدل العليا .

مجريات التحقيق مع المعتقلين السياسيين:

بعض هؤلاء كان يُحقَّق معهم حول تنظيم حركة حماس، وعن السلاح، وعن نقل الأموال وتبييضها، ولكن معظمهم كان يحقق معهم عن دورهم في الانتخابات التشريعية أو البلدية، ويقولون للواحد منهم: إنك فعلت كذا وكذا، وعلقت إعلان دعائي (بوستر) في مكان كذا، وكتبت شعار كذا، واستقبلت المرشح الإسلامي الفلاني في بيتك يوم كذا، ووزعت الإعلانات والرايات الخضراء... الخ.

كثير من هؤلاء لم يكونوا يوماً منتمين لحركة حماس، ولم يكن لهم أيّ علاقة تنظيمية بالحركة، وإنما كانوا مواطنين عاديين يؤيدون الفكرة الإسلامية والمشروع السياسي الإسلامي، وعاطفتهم مع المرشحين الإسلاميين، أو كانوا من أقرباء المرشحين الإسلاميين. وهذا حقٌّ لكل مواطن حسب القانون الفلسطيني، ولكنه العداء الذي ملأ قلوب القوم بسبب فوز الحركة الإسلامية الذي لم يتوقعوه، وبسبب تلك التعبئة الشاذة وغسيل الدماغ الذي مارسوه مع هؤلاء الأفراد خاصة من الأجهزة الأمنية، في دورات التدريب التي تحدث عنها الجنرال كيث دايتون في محاضراته الشهيرة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط بعنوان "صناعة الفلسطيني الجديد" في برنامج ندوة سوريف SOREF حول سياسة الشرق الأوسط، أمام تجمع لكبار اليهود والساسة الأمريكيين، والتي اعترف فيها بأنه نجح في إيجاد جيل جديد من رجال الأمن الفلسطينيين الذين يعتمد عليهم في تثبيت الأمن في المناطق الفلسطينية¹¹.

¹¹ انظر نصّ هذه المحاضرة في: محسن صالح ووائل سعد، الوثائق الفلسطينية لسنة 2009 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 330-339.



كنت طوال هذه المدة أسيراً في سجون الاحتلال مع زملائي النواب والوزراء، حتى شهر أيلول/ سبتمبر 2009. ولم أكن أعلم بحجم هذه الحرب الشاملة على إخواني. وعندما أفرج عني هالني ما سمعت وما رأيت من قصص وانتهاكات واعتداءات من قبل جميع من أعرفهم وبعض من لا أعرفهم في جميع قرى وبلدات المحافظة ممن عملوا في الدعاية الانتخابية، أو انتخبوا المرشحين الإسلاميين، أو عبّروا عن فرحتهم بفوز الحركة الإسلامية، أو ساعدوا الحركة الإسلامية بأي نوع من المساعدة في هذه الانتخابات.

لقد أحصينا في محافظة سلفيت وحدها، وهي من أصغر محافظات الوطن، المئات من هؤلاء الذين عوقبوا عقوبات شديدة بسبب ممارستهم لحقهم الانتخابي في الانتخابات السابقة. فمعظم من تمّ اعتقالهم وتعذيبهم، أو استدعائهم، أو فصلهم من وظائفهم، أو حرمانهم من الوظيفة، أو حرمانهم من حسن السلوك، كان بسبب عملهم في الانتخابات التشريعية والمحلية السابقة مع كتلة التغيير والإصلاح. وهذه القضية أصبحت معروفة في محافظتنا للصغير والكبير، وهذه العقوبات متواصلة ولم تتوقف حتى كتابة هذه السطور، ويعاني المواطنون بسببها أشد المعاناة، فكل مواطن يتم اعتقاله أو استدعائه (حتى لحظة كتابة هذه الدراسة) من أنصار الحركة الإسلامية يكون التحقيق معه مركزاً في الأساس على الانتخابات التشريعية ودوره فيها، ولماذا عملت مع التغيير والإصلاح، ومن الذي عمل معك... ونحو ذلك.

هل هذه هي الديمقراطية التي تغنى بها هؤلاء؟ وهل هذه هي الحصانة البرلمانية التي يدعون احترامها ومراعاتها؟! لقد انقلبت الموازين عندنا وتحكمت الأقلية بشؤون الأكثرية، وأذاقتها وأنصارها سوء العذاب، بما لم نر أمثاله إلا في العصور الوسطى أو عند أشد الدكتاتوريات تطرفاً في العالم، أو عند الدول المتخلفة التي ما زالت تعيش في عصور الظلام. فهل حقاً أن هؤلاء يمثلون الحلم الفلسطيني الذي تمناه شعبنا منذ عقود طويلة؟! وهل حقاً هذه السلطة سلطة حقيقية تحترم سيادة القانون؟! وكيف سيكون شأنها وسلوكها لو زال الاحتلال عن أرضنا، وأصبح لها دولة حقيقية؟!!

وبعد ذلك يأتي فريق من القوم ليزعم أن الحل لمشكلة الانقسام الفلسطيني هو عقد انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة، وكأن هذه الانتخابات عصاً سحرية لحل كل

مشكلات الوطن!! وكأننا لم نجرب الانتخابات، ولم نر أنها لم تحل وحدها أي مشكلة بل فاقمتها!! فما هي هذه الانتخابات، إذا كان الناخب أو الذي يعمل في الدعاية الانتخابية فيها لطرف معين يعلم أنه سيعاقب على ذلك أشد العقوبات ولو بعد سنوات طويلة. وكذلك فقد تم إجبار الآلاف من هؤلاء في أثناء اعتقالهم في زنازين الوقائي والمخابرات والاستخبارات على التوقيع على تعهد بعدم العمل في الدعاية الانتخابية للحركة الإسلامية في الانتخابات القادمة!! أليس هذا تزويراً مسبقاً لهذه الانتخابات قبل إجرائها؟!

2. محاكم عسكرية هزلية:

والأدهى من كل ما سبق، أنهم عرضوا الكثير من هؤلاء المعتقلين السياسيين على محاكم عسكرية هزلية، خلافاً لما ينص عليه القانون الفلسطيني والقوانين الدولية. وقد أكدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن عرض هؤلاء على المحاكم العسكرية مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني، وأثبتت زيف ادعاء الناطقين باسم الأجهزة الأمنية أن هؤلاء المعتقلين اعتقلوا على خلفية أمنية وليس سياسية، وقالت أن احتجازهم يُعدُّ احتجازاً تعسفياً لا مبرر له، وأن هذا الاحتجاز صدر في ظل غياب الجهات الرقابية، خاصة المجلس التشريعي والنيابة العامة صاحبة الاختصاص، وأقرت بوجود التعذيب في أقبية التحقيق¹².

وأقرت كذلك بأن كثيراً من المحتجزين لم يُبلَّغوا بمعلومات كافية عن أسباب احتجازهم، وحُرم الكثير من المحتجزين من الاتصال بالعالم الخارجي لفترات طويلة بما في ذلك حقهم في الاتصال بالأهل أو بالمحامي، كما لم يُعرض العديد منهم لفترات طويلة على الجهات القضائية المختصة وزادت ظروف احتجاز الأشخاص قسوة، ومن ذلك تعرض العديد منهم للتعذيب وإساءة المعاملة¹³.

واعترفت جميع مؤسسات حقوق الإنسان بأن الكثيرين من المعتقلين السياسيين، عند جهاز الأمن الوقائي والمخابرات بشكل خاص، لم يُعرضوا على القضاء المدني

¹² انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الثالث عشر، ص 50 و 91؛ وديوان المظالم، التقرير السنوي الخامس عشر، ص 28 و 105.

¹³ المرجع نفسه.



صاحب الصلاحية، وأنه تمّ توقيفهم لمدد تصل إلى ستة شهور دون محاكمة على ذمة النيابة العسكرية، وأقرت بأن القضاء العسكري يفقد تماماً لمقومات القضاء الطبيعي، لأنه جزء من السلطة التنفيذية، وجميع قضاته يخضعون إلى قانون الخدمة في قوى الأمن لسنة 2005¹⁴.

وحين تقرر المحكمة العليا الفلسطينية براءة بعض هؤلاء وتوصي بوجوب إخلاء سبيلهم فإن الأجهزة الأمنية في أحيان كثيرة لم تحترم هذه القرارات أو ماطلت في تنفيذها. أو احتالت عليها من خلال قيام جهاز أمني آخر باعتقال من تمّ الإفراج عنه من قبل المحكمة العليا، أو توجيه تهمة أخرى له. وقد أحصت الهيئة المستقلة أكثر من 181 انتهاكاً في سنة 2010 وحدها، حول صدور قرارات من المحاكم الفلسطينية، ولم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذ تلك القرارات في حينه¹⁵.

وقد حدث أن أصدرت المحكمة العليا الفلسطينية في سنة 2009 قراراً يقضي بأن توقيف المدنيين على ذمة هيئة القضاء العسكري بهذه الصورة أمر مخالف للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية، وأن التوقيفات في هذه الحالات باطلة ولاغية، وتضمنت أمراً بالإفراج الفوري عن المحتجزين. إلا أن هيئة القضاء العسكري استمرت بإصدار أوامر الاعتقال للأجهزة الأمنية، مما يشكل تعدياً صريحاً على القانون وعلى حقوق وحرّيات المواطن¹⁶.

وقد رصدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان ملاحظة من الأجهزة الأمنية وسجلت العديد من الشكاوى تفيد بامتناع جهازي الأمن الوقائي والمخابرات خاصة عن تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا، واعتبرت أن هذه الأجهزة تجاوزت كلّ حدّ ممكن من صلاحياتهما، وتماديا بشكل ملحوظ في مخالفة القانون... فقد نصت المادة 106 من القانون الأساسي على أن "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ، والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أيّ نحو يعاقب عليها بالحبس

¹⁴ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الرابع عشر، ص 80-85؛ ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 37.

¹⁵ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الخامس عشر، ص 28 و121؛ وديوان المظالم، التقرير السنوي الثالث عشر، ص 94؛ وديوان المظالم، التقرير السنوي السادس عشر، ص 31 و79 و89؛ ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 36.

¹⁶ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الرابع عشر، ص 16، و79، و85؛ وديوان المظالم، التقرير السنوي الخامس عشر، ص 107.

والعزل من الوظيفة...¹⁷. وقد نقل الكاتب الشهير في صحيفة لوموند الفرنسية بنيامين بارت أن 20% فقط من الأحكام التي أصدرتها محاكم رام الله سنة 2008 تمّ تنفيذها عملياً¹⁸. واعترفت العديد من المؤسسات الحقوقية بأنه لم تتخذ أيّ إجراءات عقابية أو تدابير لمحاسبة الأفراد الذين قاموا بإساءة المعاملة والتعذيب داخل مراكز الاحتجاز، على الرغم من وجود مئات الشكاوى عن حالات التعذيب وسوء المعاملة في مقرات الجهازين الوقائي والمخابرات¹⁹. وعلى الرغم من معرفة الجميع بأسماء هؤلاء العساكر وبلداتهم.

ومن العجيب أن الأجهزة الأمنية وضعت خلصة كاميرات رقابة داخل قاعات المحكمة العليا الفلسطينية لمراقبة ما يجري فيها، مع ما تمثله هذه الكاميرات من تدخل سافر من قبل السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية، وما يمكن أن تؤثر على حرية القضاة في إصدار قراراتهم²⁰.

وقد أعلن القاضي عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى، في 2008/12/23، عن وجود تدخلات وضاغطات تمارس بحق القضاء الفلسطيني من قبل السلطة التنفيذية²¹. وتشير التقارير والدراسات إلى أن 54% من القضاة يقرّون بتعرضهم للضاغط من قبل الأجهزة الأمنية... مما يشكل مؤشراً خطيراً على استقلالية القاضي وحياديته²².

يحدث كلّ ذلك في السلطة القضائية على الرغم من أن حكومة سلام فياض وضعت لها عنواناً من أول يوم لها بعد تشكيلها: "أنها تركز على أساس إرساء مبدأ سيادة القانون واحترام أركانها" كما صرح سلام فياض عندما عرض حكومته على الرئيس، بدلاً من عرضها على المجلس التشريعي صاحب الاختصاص بهذا الشأن، كما ينص القانون الأساسي الفلسطيني.

¹⁷ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الرابع عشر، ص 87. ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 36 و37.

¹⁸ بنيامين بارت، مرجع سابق، ص 109.

¹⁹ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الرابع عشر، ص 62 و201.

²⁰ المرجع نفسه، ص 12، 29 و105.

²¹ المرجع نفسه، ص 100.

²² انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي السادس عشر، ص 91.



3. الفصل من الوظيفة ومنع التوظيف:

وكذلك قامت السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية بفصل معظم أنصار الحركة الإسلامية والذين عملوا في الدعاية الانتخابية من وظيفتهم العمومية، خاصة الذين لم يكونوا مثبتين في وزارة المالية، أو الذين كان تعيينهم من قبل الحكومة العاشرة المنبثقة عن المجلس التشريعي المنتخب، وأحصينا في مكاتب التشريعي في مختلف المحافظات من هؤلاء أكثر من ألف موظف تم فصلهم من المؤسسات الحكومية ومن الأجهزة الأمنية، وهناك آخرون كثيرون من المفصولين لم يجروا على الاتصال بنا (كنواب) وإخبارنا عن فصلهم خوفاً من بطش الأجهزة الأمنية.

فمن هؤلاء على سبيل المثال ضابط في المخابرات العامة برتبة نقيب من أبناء عمومي تم فصله من الجهاز بعد أكثر من عشر سنوات من الخدمة، بسبب مساعدة بسيطة قدمها لتعليق صور للمرشح الإسلامي د. ناصر عبد الجواد على شرفة منزل والده في القرية في أثناء الدعاية الانتخابية، وبسبب حضوره لمهرجان الفوز بعد ذلك!! وحين حاول توسيط بعض المسؤولين الكبار في السلطة لإعادته إلى وظيفته رفضوا ذلك بشدة، وقالوا له بصريح العبارة: لو كنت جاسوساً لليهود لكان أسهل علينا إعادتك من وضعك الحالي بسبب هذه التهم الموجهة إليك!!

وأما الموظفون المدنيون إن كانوا مثبتين في وزارة المالية، ولم يستطيعوا فصلهم، فقد نقلوهم إلى أماكن عمل بعيدة عن سكنهم وبعيداً عن التجمعات السكانية الكبيرة. فمثلاً في قريتي كوبر ورمون في محافظة رام الله في كل واحدة منهما مدير مدرسة من القرية نفسها محسوب على الحركة الإسلامية، وكلاهما على كرسي الإدارة منذ سنين طويلة، لم يستطيعوا فصلهما من الوظيفة، ولكن فوجئ كل واحد منهما بكتاب من مديرية التربية والتعليم فيه: "لأسباب أمنية تم نقلك إلى القرية الأخرى" أي أن مدير قرية كوبر نقل إلى رمون ومدير رمون نقل إلى كوبر، يعني إلى غير بلده، مع أن المسافة بين القريتين تزيد عن 25 كم. ولم يكن أمامهما إلا الالتزام بهذه القرارات الظالمة.

وهناك العديد من الموظفين الذين لم يعرفوا ماذا يفعلون بهم فطلبوا منهم البقاء في بيوتهم وعدم حضور الدوام الرسمي مع استمرار صرف رواتبهم،

بهدف منع تأثيرهم على التلاميذ أو المواطنين أو لمنع تشويشهم على سياسة السلطة، والأمثلة على ذلك كثيرة²³.

وقد أقرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن عدد الموظفين الذين تمّ التوقف عن صرف رواتبهم في الضفة الغربية من الخزينة بلغ 6,141 موظفاً بعد شهر حزيران/ يونيو 2007. ولم تتلقَ الهيئة من هؤلاء إلا 742 شكوى فقط حتى نهاية سنة 2010²⁴. علماً أن غالبية هؤلاء هم من أنصار الحركة الإسلامية.

وقد استندوا بهذا الفصل التعسفي من الوظائف إلى قرارات لرئيس السلطة في شهر حزيران/ يونيو 2007. فقد قام الرئيس محمود عباس بسحب قرارات التعيين والترقية للموظفين العموميين التي أقرتها حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة بناءً على تنسيب من حكومة إنفاذ الطوارئ، حكومة سلام فياض. وقيام مجلس وزراء حكومة إنفاذ الطوارئ بإصدار قرار في 2007/6/20 بعدم التعامل مع أيّ من الإجراءات والقرارات الصادرة عن الحكومة السابقة، أي حكومة الوحدة الوطنية التي شاركت فيها حركة حماس، أو من ياتمر بأمرها باعتبارها غير شرعية وغير قانونية. إضافة إلى قرارات بفصل موظفين من الخدمة المدنية بسبب إنهاء عقود العمل لعاملين في الدوائر الحكومية ممن كانت الحكومات السابقة قد تعاقدت معهم، وإلغاء جميع قرارات تعيين أفراد القوة التنفيذية ومليشيات حماس في كافة الوظائف الحكومية وفسخ عقودهم²⁵.

وكذلك استندوا إلى قرار مجلس الوزراء في الضفة الغربية في 2007/8/27 والقاضي بفصل كلّ موظف لا يلتزم بالشرعية حسب الفئة التي ينتمي إليها الموظف، وإذا كان الموظف من الفئة الخاصة والعليا، فإنه يتم فصله من الوظيفة بقرار من رئيس السلطة الفلسطينية بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء²⁶.

²³ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الخامس عشر، ص 30، التي أقرت بفصل المئات من الموظفين الحكوميين على خلفية سياسية، تحت ذريعة السلامة الأمنية أو عدم الاعتراف بالشرعية أو بسبب توصية من الجهات الأمنية، في تناقض صارخ لنص القانون.

²⁴ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الرابع عشر، ص 111 و113؛ وديوان المظالم، التقرير السنوي السادس عشر، ص 31.

²⁵ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الثالث عشر، ص 41 و127؛ وديوان المظالم، التقرير السنوي الرابع عشر، ص 16 و107.

²⁶ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الرابع عشر، ص 113.



نموذج عن كتاب الفصل الوظيفي الذي عانى منه الآلاف من المواطنين

السلطة الوطنية الفلسطينية
Ministry of Education & Higher Education
Minister's Office

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة التربية والتعليم العالي
مكتب الوزير

الرقم: وت / ٤٠ / ٩١٠٦٢٧٠١٧
التاريخ: ٢٠٠٩ / ٩ / ١٤ م
الموافق: ١٤٣٠ / ٩ / ١٤ هـ

السيد/ جبريل أحمد محمد غيطان المحترم/ة
بوساطة السيد مدير/ة التربية والتعليم/ رام الله والبيرة المحترم/ة

الموضوع: انتهاء التنسيب

تحية طيبة وبعد ...

* بالإشارة إلى كتاب ديوان الموظفين العام رقم ت ع / ١٣١٥٨٨ بتاريخ ٢٣/٨/٢٠٠٩ ونظراً لعدم موافقة الجهات المختصة على تنسيب / تعيينك على ملاك وزارة التربية والتعليم العالي .

* يرجى تسليم ما بعهدتك والتوقف عن العمل اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٩/١٠/١ .

مع الاحترام ...

أ. لميس العلمي
مديرة التربية والتعليم العالي

نسخة / السيد وكيل الوزارة المحترم
/ السيد الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية المحترم
/ السيد مدير عام الشؤون الإدارية المحترم
/ السيد مدير دائرة شؤون الموظفين المحترم

٢٠٠٩ / ٤ / ٢٠

مجلس (+972-2-2983256/7) تليفون (+972-2-2983222) فاكس Ramallah P.O. Box (576) www.moehe.gov.ps

١١٥٦

منع التوظيف:

والأدهى من الفصل الوظيفي، ما قامت به حكومة رام الله بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من منع توظيف أي مواطن أو خريج من أنصار الحركة الإسلامية والمقربين منها، ومنع إعطائهم أي مساعدة أو رخصة لأي مشروع، مستخدمين ما يسمى بـ”حسن السلوك“ أو ”السلامة الأمنية“ التي أصبحت سيفاً مسلطاً على رقاب المواطنين. وقد اتخذ مجلس الوزراء في رام الله في جلسته الأسبوعية المنعقدة في 2007/9/3 قراراً باعتبار

الفحص الأمني جزءاً من عملية التعيين في الوظيفة العمومية. والغريب أن هذا القرار لم ينشر في وسائل الإعلام ولم يطلع عليه أحد، وحينما طلبت المحكمة العليا في الضفة الغربية من مجلس الوزراء تزويدها بصورة عن محضر تلك الجلسة، رفض مجلس الوزراء ذلك، معتبراً ذلك من أسرار مجلس الوزراء.²⁷

واعترفت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن التوظيف في أجهزة السلطة يخضع لاعتبارات فصائية، وأن الكثير من التعيينات لم يراع فيها الأسس القانونية، وأن حركة فتح لها النصيب الأكبر في هذه التعيينات.²⁸

وفي مثل هذه الحالات اعتاد ضباط الأجهزة الأمنية أن يطلبوا من طالب الوظيفة أو التصريح لأي عمل الارتباط معهم، والعمل كمنسوب للتجسس على زملاء العمل، أو تعبئة استمارة العضوية في حركة فتح، كما حصل مراراً وتكراراً. وفوق ذلك فقد حاولوا تجنيد العديد من أقارب النواب، وأنا واحد منهم، كمندوبين (جواسيس) لمراقبة النائب وتحركاته وكل من يتصل به، أو مراقبة بيته، وكتابة التقارير في ذلك وإرسالها للمحققين. وقد اعترف لي العديد من هؤلاء الأقارب، ولا أريد ذكر أسمائهم حتى لا أوقعهم في الحرج أو المساءلة، اعترفوا لي أن الأجهزة الأمنية طلبت منهم ذلك صراحة دون حياء أو خجل، تماماً كما يفعل الاحتلال في محاولاته لتجنيد أقارب قيادات المقاومة والعمل الوطني !!

قائمة سوداء:

واستمراراً للحرب المعيشية ضد أبناء ونشطاء الحركة الإسلامية في الضفة الغربية ومن ناصرهم في الانتخابات، عملت الأجهزة الأمنية على إعداد قائمة بأسماء الذين ترشحوا ضمن قوائمها، سواء كمستقلين أو ممثلين عن الحركة، وشملت القائمة أيضاً بعض المؤيدين والناصرين. وضمت هذه القائمة أكثر من 500 اسم. وقامت بتعميم هذه القائمة على جميع الوزارات والمؤسسات التابعة للسلطة، وحتى على العديد من المؤسسات الأجنبية المانحة وعلى البنوك والشركات الكبيرة والمقاولين العاملين مع السلطة، بحيث يمنع كل شخص ورد اسمه في هذه القائمة من الحصول على وظيفة في هذه المؤسسات دون إبداء الأسباب لهذا التصرف الشائن. وقد أسر لنا بعض العاملين

²⁷ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي السادس عشر، ص 90.

²⁸ انظر: ديوان المظالم، التقرير السنوي الثاني عشر، ص 7 و 8.



في إدارات هذه المؤسسات فيما بيننا وبينهم بأن الأجهزة الأمنية فرضت عليهم عدم توظيف من ورد اسمه في هذه القائمة... .

وقد أدت هذه السياسة وهذه القرارات الظالمة بخصوص الوظائف إلى حرمان المجتمع الفلسطيني من خيرة كفاءاته والمخلصين الصادقين من أبنائه، ومن أصحاب المواهب، وعُين بدلاً منهم في هذه الوظائف "المتردة والنطيحة وما أكل السبع"!! مما سنرى نتائجه الوخيمة على مجتمعنا بعد حين.

بل طال هذا الأمر أيضاً المؤسسات الخاصة، مثل أصحاب محطات الوقود وسيارات العمومي والشركات الخاصة وبعض المقاولين الصغار وأصحاب المهن والمتاجر وغيرها، فمنعواهم من الحصول على حسن السلوك، السلامة الأمنية، أو هددوا أصحاب هذه المؤسسات بعدم تعيين أنصار الحركة الإسلامية والمفصولين من وظائفهم في مؤسساتهم الخاصة، مما سبب حرجاً كبيراً للعديد من هؤلاء، وأعرف بعضاً من الذين وقعوا في الحرج الشديد هم وأهلهم وأولادهم بسبب هذه السياسة اللاأخلاقية واللاوطنية.

حسن السلوك وابنة العمّة:

ومن الأمثلة الواضحة على هذه السياسة الخبيثة ما حصل عندنا في بلدتنا دير بلوط حين تقدمت ابنة عمّة لي بطلب للعمل في مقصف مدرسة البنات في البلدة لبيع الفلافل وبعض المأكولات للتلميذات. وافقت مديرية التربية والتعليم في سلفيت على ذلك، واشترطت الحصول على حسن سلوك، الموافقة الأمنية، من ثلاث جهات: من الشرطة ومن الأمن الوقائي ومن المخابرات العامة. فقدمت طلبات للجهات الثلاث من أجل الحصول على حسن السلوك، وداومت في مقصف المدرسة على أمل الحصول على حسن السلوك. وقد تمكنت من الحصول على حسن سلوك من الشرطة، فالمرأة ليس عليها شيء عند الشرطة، وليس لها سوابق جنائية أو أمنية أو غير ذلك، ولكنها فوجئت بطلب استدعاء من المخابرات العامة للمثول أمامها في مقر المخابرات في سلفيت. وعندما ذهبت لهنالك، فوجئت بإدخالها إلى ضابط التحقيق الذي تعامل معها كمجرمة وخارجة عن القانون، وكان التحقيق معها مركزاً حول الانتخابات التشريعية، ولمن صوتت في هذه الانتخابات؟ فأجابت بحسن نية: انتخب ابن خالي د. ناصر. فقالوا لها إذن لن تحصلي على حسن السلوك وليس لك

وظيفة لبيع فلافل أو أي شيء آخر في المدرسة!! واضطرت إلى ترك العمل في المدرسة بعد 21 يوماً من العمل. وكان ذلك في 2010/9/28.

للتذكير، فإن زوج هذه المرأة تم فصله هو الآخر من عمله في جهاز الشرطة الفلسطينية، بعد أن اعتقل وسجن لدى الاستخبارات لأكثر من أربعة أشهر متتالية، تعرض خلالها للشبح والتعذيب الشديد، ليس لسبب إلا لأنه رجل متدين يحرص على أداء الصلوات الخمس في المسجد، واتهموه بأنه صوت لمرشح التغيير والإصلاح في الانتخابات التشريعية سنة 2006، علماً أنه ليس له أي انتماء سياسي، وليس عليه سوابق جنائية أو أمنية أو غيرها، لكنه فصل من عمله لأنه لا يتمتع بحسن السلوك، وفق مقاييسهم المقلوبة، ولم يحصل حتى الآن (حزيران/يونيو 2013) على مستحقاته المالية من الشرطة، التي عمل فيها أكثر من عشر سنوات، حتى تعرض هو وأولاده للعوز والحرع الشديد.

هذه العائلة الفقيرة المتواضعة مثال لما حدث في الضفة الغربية في ظل حكم العسكر الجدد، وهو يعطينا نموذجاً لواقع الحال في كل المؤسسات الخاصة والعامة في الضفة، فإذا كان بيع الفلافل في مدرسة يحتاج لكل هذه الإجراءات، ويحتاج إلى حسن السلوك من ثلاث جهات أمنية، وإذلال الحرائر وجرّهن إلى مراكز التحقيق في مقرات الأجهزة الأمنية المختلفة، فكيف يكون الحال بمن يتقدم للعمل كمعلم في تلك المدرسة؟ وكيف حال من يتقدم للترقية كمدير في تلك المدرسة؟ أو يود العمل في السلك القضائي أو الدبلوماسي أو السياسي أو الإعلامي؟!

وهذا مثال للمئات بل الآلاف من الحالات التي حدثت في الضفة الغربية مع الأسف، فكل من يتقدم لأي وظيفة حكومية أو خاصة، يتعرض لمثل هذه الإجراءات. وهذا يعني أن المشكلة ليست فقط في الفصل التعسفي من الوظيفة لأسباب سياسية كما هو شائع، فهناك مشكلة أكبر تدور في الخفاء منذ سنوات، وبموجبها يتم حرمان خيرة الكفاءات العلمية والأكاديمية من المواطنين والخريجين من الوظائف والعمل، تحت ذريعة حسن السلوك، فقط لأنهم لا يروقون لأفراد الأجهزة الأمنية، الذين لا يعرفون قيمة هذه الكفاءات، وبسبب ذلك يُحرم المجتمع من قياداته الحقيقية، وكفاءاته المؤهلة، ويعمل مكانهم من لا يستحقون أن يكونوا في هذه المواقع، والذين يفسدون أكثر مما يصلحون، خاصة في مجالات التربية والتعليم والأوقاف والصحة والإعلام. وهي المجالات التي تحظى من كل دول العالم بالرعاية والاهتمام الكبيرين.



لقد أصبح حسن السلوك هذا سيفاً مسلطاً على رقاب المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويتم استخدامه لإذلالهم، وشراء ذممهم، وتجنيدهم للعمل كمندوبين للأجهزة الأمنية، لتثبيت حكم العسكر الجدد. ففي ظل هذا الواقع أصبح المواطن الشريف الوطني والمتدين، أصبح "سيء السلوك" يتعرض للاعتقال والتعذيب، والملاحقة والتصييق والفصل من العمل. بينما المشبوه وسيء الأخلاق والسلوك، والذي يعتدي على الأعراض وينتهك الحرمات ويعتدي على البيوت الآمنة، فهذا يُعدُّ حسن السيرة والسلوك، ويتمتع بحماية ورعاية الأجهزة الأمنية، كما حصل مراراً وتكراراً.

4. اختلاس في وضوح النهار واتهام خطير:

وهناك ألوان أخرى من الانتهاكات والاستهداف للنواب الإسلاميين في هذه الفترة، ومنها افتعال الأكاذيب والافتراءات ثم استغلال هذه الأكاذيب للطعن في وطنيتهم وأخلاقهم. فمن ذلك ما حدث في أثناء اختطافنا في سجون الاحتلال وفي أواخر سنة 2007، حين سطت مجموعة تابعة للمخابرات الفلسطينية مع أحد ضباطها المعروفين في محافظتنا على منزل ابن عم لي، كنت استودعته أمانة مالية وقدرها 45 ألف شيكل (حوالي 11,500 دولار)، وحين علموا أن هذا المبلغ للنائب د. ناصر صادروه، وحين أخبرهم ابن عمي أن ذلك المبلغ خاص بالدكتور ناصر وأنه أمانة عنده، قالوا له: ما دام هو للدكتور ناصر إذن هو لحركة حماس!! وهددوه حتى سلم ذلك المبلغ.

وما زال هذا المبلغ محتجزاً عندهم حتى الآن (حزيران/ يونيو 2013)، على الرغم من كل المحاولات لإعادته، وبالرغم من رفع دعوى إلى المحاكم الفلسطينية وتعيين محام خاص لذلك، وما زالت القضية عالقة، بالرغم من وضوح شأنها واعتراف الجميع بخصوصية هذا المبلغ، وعدم صلته بحركة حماس أو غيرها. فهكذا تكون الحصانة النيابية للنواب وممتلكاتهم وأموالهم عند هؤلاء حسب قانونهم.

اتهام خطير:

وحتى يبرروا هذا التصرف الشائن ادَّعوا أن النائب د. ناصر رصد هذا المبلغ من أجل شراء سلاح ناري لمقاومة السلطة ورجالاتها، وادَّعوا أنهم عثروا على قصاصه ورق مكتوب عليها أسماء أربعة من مسؤولي حركة فتح في البلدة من عائلات مختلفة،

يراد تصفيتهم بإطلاق النار عليهم بذلك السلاح. فقلت في نفسي: سبحان الله وهل من يريد إطلاق النار على أحد يقوم بكتابة اسمه على ورق ليكون ذلك حجة عليه في المستقبل!؟

ثم قاموا باعتقال أحد شباب المسجد معروف بالتدين والخلق الحسن والانتماء الوطني، وقاموا بالتحقيق معه تحقيقاً عسكرياً قاسياً، واستخدموا معه طرق تعذيب وحشية جسدية ومعنوية لأكثر من شهرين حتى يعترف أنه على اتصال مع د. ناصر في السجن، وأنه تلقى رسائل منه، وأن الدكتور وعده بـ 45 ألف شيكل لشراء سلاح لاغتيال أولئك الأربعة. وعاش هذا الشاب في زنازين التحقيق، كما أخبرني بعد الإفراج عني، في ظروف عصيبة لم يرَ مثلها طوال حياته؛ لكنه صبر واحتسب حتى ردّ تلك الفرية التي يعلم الله أنني بريء منها "براءة الذئب من دم يوسف". فأنا لم يسبق لي أن أسأت إلى أحد من بلدي، وأردت دائماً لها ولأهلها جميعاً كل خير، وعلاقتي الشخصية بكل أهلها بمن فيهم أولئك الأربعة علاقة طيبة وحسنة²⁹.

لقد حدث كل هذا وأنا مغيب في سجون الاحتلال، ولا أدري ما كان يحدث، وبعد الإفراج عني في أيلول/سبتمبر 2009 فوجئت بكل تلك الأحداث وكل ذلك التلفيق والتآمر، ولا أدري حتى الآن (حزيران/يونيو 2013) من المسؤول عن كل ذلك، ولا الأهداف التي يراد تحقيقها من وراء هذه الافتراءات والأكاذيب.

وحين سمعت تلك الاتهامات الملققة، حاولت فتح الموضوع مع اثنين من أولئك الأربعة، فاعترف أحدهم، وهو ضابط في الأجهزة الأمنية، بعدم مصداقية هذه القصة، وقال: إننا تأكدنا من عدم صحة تلك الورقة المزعومة. فقلت له: أنتم أجهزة أمنية ولا تخفى عليكم الأمور، هل حققتم في هذه المسألة وعرفتم من المسؤول عنها؟ فإن من يفعل مثل هذه الجريمة مرة يمكن أن يكررها في المستقبل، وهذا سيؤدي إلى خلاف كبير بين العائلات في البلدة، ويمكن أن تسيل بسببها دماء؟ فقال: إننا عرفنا كل التفاصيل. ولكنه رفض أن يخبرني بها.

وأما الآخر، فعندما فاتحته بالموضوع ادعى عدم علمه بهذه الفرية، ورفض طلبي بالتحقيق فيها وكشف المسؤولين عنها. علماً أنه رجل طيب تربطني به وبإخوته

²⁹ لعل ذلك كان سبباً في ثقة أهل بلدي بي وانتخابهم لي في الانتخابات البلدية ثم التشريعية، على الرغم من الحرب الشاملة التي شنّها الخصوم عليّ في أثناء الدعاية الانتخابية في كلتا الدورتين.



جميعاً صداقة وزمالة خاصة في المدرسة وفي الجامعة. ولكن بعد الإفراج عني وبعد تليفق هذه الفرية أمسوا مقاطعين لي ومدبرين عني، وينظرون إلي نظرة مريبة، حتى إنهم لا يردون علي السلام، مما يدل على تأثير هذه الفرية الملفقة عليهم.

5. مسدس بين الرايات الخضراء:

وأيضاً، وفي أثناء اختطافي في سجون الاحتلال في أواخر سنة 2007، اقتحمت قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية في المحافظة منزل والدي في البلدة بطريقة همجية تشبه طريقة الاحتلال في اقتحامها للبيوت الآمنة، يبحثون عن رايات خضراء ووسائل الدعاية الانتخابية التي استخدمناها في الانتخابات التشريعية، والتي أصبحت في عرف القوم من المنوعات والمحرمات، وكأنها أصبحت مظاهر للخيانة الوطنية والنضالية.

عبثوا بمحتويات المنزل، الذي كان من المفروض أن يتمتع بالحصانة، وفتشوه بدقة، وقلبه رأساً على عقب، ثم جمعوا الرايات الخضراء في شرفة أمام بوابة المنزل، فاستغل أحد الضباط غفلة زملائه وسحب مسدسه الخاص من على جنبه ووضع على الرايات الخضراء، وأخذ هاتفه النقال وبدأ يصور المسدس مع الرايات ليوهم أنه عثر على المسدس مع الرايات التي تخص النائب الإسلامي، والتي كان من الممكن بسبب هذه الصورة من خلال التنسيق الأمني أن يحكم الاحتلال علي بالسجن لسنوات طويلة³⁰. ولكن رحمة الله تداركت الموقف، فقد تصادف في هذه الأثناء وجود ابنة عمّ لي على شبك منزلها المطل على منزل الوالد، وشاهدت ذلك الضابط وهو يقوم بقلعته السوداء، فما كان منها إلا أن صاحت به قائلة: يا مجرم تريد أن تخرب بيت ابن عمي؟! ألا يكفي أنه في السجن؟! ماذا تفعل يا...؟ عندئذ تجمع باقي العناصر حولها وقالوا لها: ما المشكلة؟ فأخبرتهم بما رأيت من تصرف ذلك الضابط. فقالوا لها: خلاص أسكتي ولا تصرخي، وزعموا لها أنهم قاموا بحذف تلك الصور من الهاتف.

لقد كان المراد من هذه الفعلة إثبات أن النواب الإسلاميين في الضفة يشاركون في الفلتان الأمني، وأنهم يستخدمون السلاح ضد السلطة ورجالها. فهذه الحادثة امتداد للحادثة السابقة، وهي جزء من مسلسل طويل يهدفون منه تبرير كل تلك الجرائم

³⁰ للتذكير فإن الاحتلال قد حكم على الكاتب بعد الانتخابات التشريعية بالسجن أربعين شهراً فعلياً و25 شهراً آخرًا، مع وقف التنفيذ بتهمة واحدة هي عضويته في قائمة التغيير والإصلاح البرلمانية، فكيف لو أضيف إلى ذلك تهمة حيازة سلاح ناري غير مرخص؟!

والاعتداءات على النواب الإسلاميين وذويهم ومناصريهم، على الرغم من أنه ثبت يقيناً أن الأوضاع في الضفة الغربية هادئة، وأن أنصار الحركة الإسلامية فيها لم يصدر منهم أيّ اعتداء على السلطة أو على أيّ من مؤسساتها وعناصرها.

أهداف هذه الحرب الشاملة:

أما الأهداف التي أراد القوم تحقيقها من كلّ هذه الانتهاكات والاعتداءات فهي واضحة كلّ الوضوح، فمنها:

1. إرضاء الاحتلال من خلال التنفيذ الدقيق والأمين والمخلص للاتفاقات الأمنية الموقعة معه في أوسلو وما بعدها، لمنع المقاومة وتجفيف منابعها.
2. أرادوا معاقبة الذين كانوا سبباً في فوز مرشحي الحركة الإسلامية، وذلك إرضاءً لغرورهم المكسور، وكرامتهم التي أهينت بسبب هذه الانتخابات.
3. إجبار النواب والحكومة على مغادرة الساحة وتركها لحركة فتح وأعوانها. وضمان سيطرتهم المنفردة على القرار الفلسطيني في سلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
4. إلقاء الرعب والخوف في قلوب المواطنين بأن كلّ من يساعد الحركة الإسلامية أو مرشحها في المستقبل أو ينتخبهم سيكون مصيره كمصير هؤلاء، وسيعاقب على ذلك ولو بعد سنوات. وهذا قد يضمن لهم الفوز في الانتخابات القادمة حسب تخطيطهم.
5. وهو الأهم: تشويه صورة النواب الإسلاميين أمام عامة الناس، وعزلهم عن المواطنين وعن الناخبين بما يؤدي إلى فشلهم في عملهم النيابي، لأن هذه الإجراءات والانتهاكات ترعب الناس وتمنعهم من الاقتراب من هؤلاء النواب أو طلب أيّ مساعدة منهم. ومن المعلوم أن أيّ نائب إن عزل عن ناخبيه وعن المواطنين فمصيره الفشل، لأن المواطنين انتخبوه ليكون معهم وليكون قريباً منهم ويحل مشاكلهم ويشاركهم في مناسباتهم. وفشل النواب يعني فشل المشروع الذي تقدمه الحركة الإسلامية كبديل عن مشروع التسوية الذي تتبناه حركة فتح والسلطة الفلسطينية، وهذا بلا شكّ هدف كبير للقوم الذين يحملون مشروعاً مختلفاً ومتناقضاً مع مشروع الحركة الإسلامية.



The Fake Democracy and the Usurped Immunity: Sighings of a West Bank Deputy in the Palestinian Legislative Council

هذا الكتاب

مثلت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006 مفصلاً مهماً في تاريخ القضية الفلسطينية، وذلك بسبب الفوز الكبير الذي أحرزته الحركة الإسلامية في هذه الانتخابات. وقد كانت هذه النتيجة صدمة لكافة القوى المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك القوى الغربية التي تتبنى مُثل الديمقراطية ومبادئها، والتي لجأت بسبب عدائها للحركة الإسلامية وبسبب دعمها لـ"إسرائيل"، إلى التنكر لمبادئ الديمقراطية، فلم تحترم إدارة الشعب الفلسطيني، وشاركت في حصار ظالم وقاسٍ استهدف إسقاط الحركة الإسلامية وإفشال تجربتها.

توثق هذه الدراسة لمرحلة من أخطر المراحل التي مرت على القضية الفلسطينية في تاريخها المعاصر، وتقدم وصفاً دقيقاً لبعض الأحداث التي حصلت مع نواب قائمة التغيير والإصلاح (المدعومة من حماس) والمنتخبون في دورة سنة 2006 في المجلس التشريعي الفلسطيني؛ وتبرز معاناتهم في سجون الاحتلال الإسرائيلي دون مراعاة حصانتهم البرلمانية. وتبين الدراسة ما واجهته الحركة الإسلامية وأنصارها ومؤسساتها في الضفة الغربية في المرحلة نفسها.

ومما يزيد من أهمية هذا الكتاب أن مؤلفه هو عضو منتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن محافظة سلفيت، وكان من بين أبرز النواب الذين اعتقلوا من قبل "إسرائيل".



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

